



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الحقوق

الجوانب القانونية للتمويل الأخضر

دراسة مقارنة

أطروحة تقدمت بها
أسيل فاضل إسماعيل

إلى
مجلس كلية الحقوق في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في القانون التجاري

إشراف
الدكتور أيسر عصام داود
أستاذ القانون التجاري

المستخلص

يواجه العالم اليوم، الكثير من التحديات البيئية والتغيرات المناخية، فضلاً عن التقدم الصناعي وانتشاره عالمياً، الأمر الذي زاد من حجم التلوث البيئي ودفع العديد من الدول والمؤسسات نحو التفكير في بناء اقتصاد أخضر مستدام قادر على مواجهة تلك التحديات، وعلى هذا الأساس تسارعت الدول إلى تبني فكرة التمويل الأخضر، الذي يتجلى مفهومه في تقديم الدعم والتمويل المالي للمشاريع الخضراء التي تسهم في تقليل نسبة الانبعاثات الكربونية والتخفيف من حدة آثار التغير المناخي السلبية، إذن فهو تمويل يرتبط بحماية البيئة والحفاظ عليها.

حيث عرف المشرع الأردني في نظام تغير المناخ رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٩، التمويل الأخضر بأنه: " استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم واستثمارات رأس المال والسندات وغيرها، من أجل تمويل المشاريع الصديقة للبيئة"، في حين لم يوضح المشرع العراقي وبقية القوانين المقارنة سواء الاماراتي أو المصري مفهوم هذا النوع من التمويل.

لم ينظم المشرع العراقي التمويل الأخضر بقانون خاص، إلا ان هناك بعض القوانين التي تساند التمويل الأخضر، ومنها قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩، حيث أكد المشرع العراقي فيه على مسألة التنمية المستدامة، التي يعد التمويل الأخضر، هو الأداة الفاعلة لتحقيقها، ويأتي هذا التأكيد استناداً إلى ما نصت عليه المادة (١/٣٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي جاء فيها: " لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة".

ومن الخصائص التي يمتاز بها التمويل الأخضر، أنه يقدم التسهيلات المالية للمشاريع الخضراء التي يترتب عليها اثار بيئية إيجابية تنعكس على المجتمع، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، مشاريع النقل المستدام وغيرها، وهذا ما يميزه عن التمويل التقليدي الذي يساهم في تمويل مشاريع تقليدية تختلف بطبيعتها كونها لا تهتم بالبيئية وانما لها جوانب اقتصادية فقط وقد يكون لها تأثيرات سلبية على البيئة.

ويسعى التمويل الأخضر إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخضراء وتوفير الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة، من خلال تغييرات جذرية في ممارسات بعض الشركات ونشاطها،

وعلى الرغم من أهمية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، إلا أن هناك تحديات عديدة من شأنها عرقلة تحقيق تلك الأهداف، ومن أهمها عدم وجود معيار قياسي موحد، يمكن بموجبه تحديد ما يعتبر انموذجاً لهذا التمويل، فيكون من الصعب على المستثمرين والمستهلكين على حد سواء التمييز ما بين الشركة التي تلتزم بالفعل بدمج الاعتبارات البيئية في أنشطتها وبين الشركة التي تقوم بعملية التبييض الأخضر، وهي ممارسة شائعة ومضللة، حيث تقدم الشركات صورة عن نفسها بأنها مسؤولة بيئياً تجاه المستهلكين، فتدعي بأن منتجاتها صديقة للبيئة في حين أنها ليست كذلك في الواقع، وهذا ما قد يعرضها إلى عقوبات قانونية وغرامات، فضلاً عن الاضرار بسمعتها وانعدام ثقة المستهلكين والمستثمرين بها.

ومن أهم الأدوات المالية الخضراء التي يتحقق من خلالها هذا التمويل، هي السندات الخضراء، حيث اثبتت هذه الأداة فعالية أدائها في السنوات الأخيرة وتفوقت على غيرها من الأدوات المالية الأخرى.

حيث نظمت القوانين المقارنة السندات الخضراء، فالمرشح الإماراتي نظمها بموجب القرار الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (٢١/ ر.م) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم السندات الصكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة، والمرشح المصري نظمها من خلال تعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٨، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٤٧٩) لسنة ٢٠١٨ والذي استحدثت بموجبه السندات والصكوك الخضراء والمرتبطة بالاستدامة، أما المشرع الأردني فقد أصدر إرشادات السندات الخضراء في عام ٢٠٢١، وهي إرشادات تم اعدادها من قبل وزراة البيئة بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني وجهات أخرى، وتهدف إلى تطوير سوق السندات الخضراء المحلي في الأردن وتحقيق الشفافية والافصاح وحماية البيئة.

كما اتجهت المؤسسات المالية والمصرفية، إلى ابتكار أدوات مالية خضراء، تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، بسبب التطورات المتسارعة في مجال التنمية الإسلامية، ومن بين هذه الأدوات الصكوك الخضراء التي أصبحت محور اهتمام معظم الدول، وذلك لأنها تعد

البديل الشرعي الأمثل عن السندات الربوية وتلائم شريعة واسعة من المستثمرين الذين لديهم تحفظات شرعية على الأدوات الأخرى.

وكان للقطاع المصرفي، دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث انه يعد الممول الأساس للمشاريع المختلفة، فظهر في هذا الجانب ما يسمى بالمصارف الخضراء، والتي بدأت بالظهور بعد تعرض المصارف التقليدية إلى انتقادات واسعة من قبل منظمات المجتمع المدني، لقيامها بتمويل المشاريع التي تضر بالبيئة، فكان لها دور في التوجه نحو الأنشطة المصرفية الخضراء، لذا أعلن البنك المركزي العراقي عن تأسيس أول مصرف أخضر للتنمية المستدامة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١١، يراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ويعنى بالخدمات المصرفية الخضراء .

أما شركات التمويل الأخضر، فإنها تمثل اتجاهاً حديثاً يسعى إلى توفير الدعم المالي للمشاريع الصديقة للبيئة المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، بسبب خوف المستثمرين من المشاريع الخضراء طويلة الاجل من ألا تحقق لهم مورداً اقتصادياً مجزياً.

وتعد صناديق الاستثمار الخضراء، صناديق استثمارية تستثمر أموالها في المشاريع والقطاعات الملتزمة بالاستدامة البيئية، وتهدف إلى تحقيق عوائد مالية إيجابية مع دعم التحول نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية.

Abstract

Today, the world faces numerous environmental challenges and climate change, as well as industrial progress and its global spread, which has increased the scale of environmental pollution and prompted many countries and organisations to consider building a sustainable green economy capable of addressing these challenges. On this basis, countries have moved swiftly to adopt the concept of green finance, which involves providing support and financial backing for green projects that help reduce carbon emissions and mitigate the negative effects of climate change; it is, therefore, a form of financing linked to the protection and conservation of the environment .

In the Climate Change Act No. 79 of 2019, the Jordanian legislature defined green finance as: “the use of financial products and services, such as loans, insurance, shares, equity investments, bonds and others, to finance environmentally friendly projects”, whilst the Iraqi legislature and other comparable laws, whether those of the UAE or Egypt, have not clarified the concept of this type of financing .

The Iraqi legislature has not regulated green finance through a specific law; however, there are certain laws that support green finance, including the Iraqi Law on the Protection and Improvement of the Environment No. (27) of 2009, in which the Iraqi legislature emphasised the issue of sustainable development, for which green finance is an effective tool. This emphasis is based on the provisions of Article 33(1) of the 2005 Constitution of the Republic of Iraq, which states: ‘Every individual has the .’right to live in a healthy environment

One of the distinctive features of green finance is that it provides financial facilities for green projects that have positive environmental impacts on society, such as renewable energy projects, sustainable transport projects and others. This distinguishes it from conventional finance, which contributes to the funding of traditional projects that differ in nature in that they do not take environmental concerns into account but focus solely on .economic aspects, and may have negative impacts on the environment

Green finance seeks to expand the scope of green investments and foster green industries and sustainable organisations through radical changes in the practices and activities of certain companies. Despite the importance of the objectives it seeks to achieve, there are numerous challenges that could hinder the realization of these objectives, One of the most significant of these is the lack of a standardized benchmark by which to determine what constitutes a model for this type of finance. This makes it difficult for both investors and consumers to distinguish between a company that genuinely commits to integrating environmental considerations into its activities and one that is merely engaging in ‘greenwashing’. a common and misleading practice whereby companies present themselves to consumers as environmentally responsible, claiming that their products are eco-friendly when in fact they are not. This may expose them to legal sanctions and fines, as well as damage to their reputation and a loss of trust from consumers and investors.

One of the most important green financial instruments through which this financing is achieved is green bonds, which have proven their effectiveness in recent years and outperformed other financial instruments.

Where comparative laws have regulated green bonds, the UAE legislature has regulated them pursuant to Resolution No. (21/R.M) of 2023 issued by the Securities and Commodities Authority concerning the regulation of green and sustainability-linked sukuk, whilst the Egyptian legislature has regulated them by amending certain provisions of the Executive Regulations of the Capital Market Law No. (95) of 1998, pursuant to Cabinet Decision No. (2479) of 2018, which introduced green and sustainability-linked bonds and sukuk; As for the Jordanian legislature, it issued guidelines on green bonds in 2021. These guidelines were prepared by the Ministry of the Environment in collaboration with the Securities Commission, the Central Bank of Jordan and other bodies, and aim to develop the domestic green bond market in Jordan and to ensure transparency, disclosure and environmental protection.

Financial and banking institutions have also moved towards innovating green financial instruments that comply with the provisions and principles of Islamic Sharia, due to rapid developments in the field of Islamic finance. Among these instruments are green sukuk, which have become a focus of attention for most countries, as they are considered the

ideal Sharia-compliant alternative to conventional bonds and are suitable for a wide range of investors who have Sharia-related reservations about other instruments.

The banking sector has played a prominent role in sustainable economic development, as it is the primary source of funding for various projects. In this context, so-called ‘green banks’ have emerged; these began to appear after traditional banks came under widespread criticism from civil society organisations for financing projects that harm the environment. This played a part in the shift towards green banking activities. Consequently, the Central Bank of Iraq announced the establishment of the first green bank for sustainable development on 11 December 2023, which takes environmental, economic and social factors into account and focuses on green banking services.

As for green finance companies, they represent a recent trend that seeks to provide financial support to small, medium and micro-scale environmentally friendly projects, due to investors’ concerns that long-term green projects may not yield a satisfactory economic return.

Green investment funds are investment funds that channel their capital into projects and sectors committed to environmental sustainability, aiming to generate positive financial returns whilst supporting the transition to a low-carbon economy.

**Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Mosul
College of Law**



Legal Aspects of Green Finance A Comparative Study

A Dissertation Submitted by

Aseel Fadhil Ismail

To

The Council of the College of Law at the University of Mosul

**In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of
Philosophy (Ph.D.) in Commercial Law**

Supervised by

Dr. Aisar Issam Dawood

Professor of Commercial Law

2026 A.D.

1448 A.H.